التنظيمات العسكرية والقضائية في الدولة البويهية والفاطمية
(دراسة مقارنة)

أعداد طالب الدكتوراه
زين العابدين حسن هاشم مطنش الصكر
جامعة المصطفى العالمية/ كلية العلوم والمعارف/ ايران /قم
zain199184@gmail.com

المشرف: الدكتور مهدي موري
استاذ مساعد /جامعة أزاد اسلامي/ واحد يادكار امام شهر رى /جمهورية إيران الإسلامية
Sms.murie@gmail.com

مساعد المشرف:الدكتور حسين سامي جابر البدري
استاذ مساعد/ فرع الدراسات الشيعية/كلية الدراسات الشيعية/ايران /قم
hussaainbadri@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: المنظمة العسكرية، المنظمة القضائية، الدولة البويهيه، الدولة الفاطمية.

كيفية اقتباس البحث

الصكر ، زين العابدين حسن هاشم مطنش، مهدي موري ، حسين سامي جابر البدري، التنظيمات العسكرية والقضائية في الدولة البويهية والفاطمية (دراسة مقارنة)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Military and judicial organizations in the Buyid and Fatimid states (comparative study)

Numbers of doctoral students
Zain Al-Abidin Hassan Hashem Mutnash Al-Sakr
Al-Mustafa International University/ College of Science and Knowledge/ Iran/ Qom

Supervisor: Dr. Mehdi Morey
Assistant Professor / Azad Islami University / Wahed Yadkar Emam Shahr Re / Islamic Republic of Iran

Assistant Supervisor: Dr. Hussein Sami Jaber Al Badri
Assistant Professor/Shiite Studies Branch/College of Shiite Studies/Iran/Qom

Keywords : The military organization, the judicial organization, the Buyid state, and the Fatimid state.

How To Cite This Article
Al-Sakr, Zain Al-Abidin Hassan Hashem Mutnash, Mehdi Morey, Hussein Sami Jaber Al Badri, Military and judicial organizations in the Buyid and Fatimid states (comparative study), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Buyid The study highlights the military and judicial organizations in the and Fatimid states as key tools for building authority and enhancing political and religious influence. In the Buyid state, the army relied on the feudal military system, where leaders were granted land in exchange for concentrated loyalty in the hands of the military service. This system commanders rather than the central authority, with the army mostly

consisting of Daylamite, Persian, and Turkish elements. In contrast, the ethnic army, including -Fatimid state focused on building a regular multi utama, Berbers, Nubians, and Turks. The Fatimid army served as a K direct tool to strengthen Ismaili Imamate and protect the state from invasions and revolts, maintaining close ties with the caliph to ensure .loyalty and discipline

e Buyid state demonstrated flexibility in dealing On the judicial level, th with different sects. Despite its Twelver Shiite orientation, it maintained a Sunni judicial framework, especially due to its connection to the Abbasid Sunni Caliphate. The judiciary combined Shiite scholars and jurisprudence to ensure the stability of the Abbasid society. In the Fatimid state, the judiciary revolved around Ismaili Shiite doctrine, with the chief judge appointed directly by the caliph, reflecting complete loyalty to the cing the principles of Ismaili doctrine in society. The authority and reinfor judiciary in the Fatimid state was centralized and organized, reflecting adherence to religious doctrine, while the judiciary in the Buyid state was .influenced by sectarian and social diversity

tudy clarifies that both states utilized military and judicial The s organizations to consolidate their power, with differences in their methods of application and structure. The Buyid state was more flexible liphate, while the and diverse due to its connection with the Abbasid Ca .Fatimid state emphasized centralization and doctrinal cohesion

المستخلص:

الدراسة تُبرز التنظيمات العسكرية والقضائية في الدولتين البويهية والفاطمية بوصفها أدوات رئيسة لبناء السلطة وتعزيز النفوذ السياسي والديني. في الدولة البويهية، كان الجيش يعتمد على نظام الإقطاع العسكري، حيث مُنح القادة أراضٍ مقابل الخدمة العسكرية، مما جعل الولاء يتركز في يد القادة أكثر من السلطة المركزية، وتألف الجيش غالبًا من عناصر ديلمية وفارسية وتركية. في المقابل، ركزت الدولة الفاطمية على بناء جيش نظامي متعدد الأعراق، يضم الكتامة والبربر والنوبة والأتراك، وكان الجيش أداة مباشرة لتعزيز الإمامة الإسماعيلية وحماية الدولة من الغزو والتمردات، مع ارتباط وثيق بالخليفة لضمان الولاء والانضباط.

على الصعيد القضائي، أظهرت الدولة البويهية مرونة في التعامل مع المذاهب المختلفة. رغم أن توجهها شيعي اثنا عشري، حافظت على الطابع السني في القضاء، خاصةً مع ارتباطها بالخلافة العباسية. كان القضاء يجمع بين العلماء الشيعة والفقه السني لضمان استقرار المجتمع العباسي. أما في الدولة الفاطمية، فقد تمحور القضاء حول العقيدة الإسماعيلية الشيعية، وكان

القاضي الأعلى يُعين مباشرة من الخليفة، ليعكس الولاء الكامل للسلطة ويُرسخ مبادئ الدعوة الإسماعيلية في المجتمع. القضاء في الدولة الفاطمية كان مركزيًا ومنظمًا بشكل يعكس الالتزام بالعقيدة، في حين أن القضاء البويهي كان متأثرًا بالتنوع المذهبي والاجتماعي.

الدراسة توضح أن كلا الدولتين استفادتا من المنظمات العسكرية والقضائية لترسيخ سلطتهما، مع اختلاف في طريقة التطبيق والهيكلة. الدولة البويهية كانت أكثر مرونة وتنوعًا بسبب ارتباطها بالخلافة العباسية، بينما ركزت الدولة الفاطمية على المركزية والانسجام العقائدي.

المقدمة

أدى قيام الحكم البويهي على بغداد في القرنين الرابع والخامس الهجريين إلى الصراعات العسكرية والدينية بتأثير التنافس المادي العسكري (الترك والديلم) على الصراعات الدينية (الشيعة والسنة) في المجتمع. في هذه الأثناء، أصبح لإيران بمثابة الأذرع العملية للقوات العسكرية. وفي هذا المقال جرت محاولة لشرح موقف هذه الجماعة في هذه الصراعات من خلال دراسة تأثير العوامل السياسية الكامنة على أنشطة (العيار) في الصراعات العسكرية والدينية. تثبت التقارير التاريخية أن الحكم السياسي لبغداد بمنهجه الديني الشيعي كان الأساس لثلاث فترات مختلفة لنشاط (العيران). وعليه ففي الفترة (٣٣٤ – ٣٦٧هـ)، وكانت حركة العيار مستمرة في عملية الصراعات العسكرية والدينية، ولكن بعد فترة ركود نشاطها خلال الأعوام (٣٦٧ – ٣٧٩هـ)، عادت هذه الجماعة إلى السلطة في الأعوام (٣٧٩ – ٤٤٧هـ)، وارتبطت بالاستقلال النسبي عن عملية الصراعات المذكورة آنفا، وخلال هذه الفترة، اتخذ العيران طريقهم الخاص بأنشطة مثل النهب بشكل مستقل عن الصراعات العسكرية والدينية، والتنسيق مع القوات العسكرية، ولعب ذلك دورا في الحكومة البويهية.

مفهوم الدولة الفاطمية

هي إحدى دول الخلافة الإسلامية، التي اتخذت من المذهب الشيعي الإسماعيلي مذهبا رسميا لها. وتسمى أيضا بـ (الدولة العبيدية) نسبة إلى مؤسسها (عبيد الله المهدي)، قامت هذه الدولة بعد أن نشط الدعاة الإسماعيليون في إذكاء الجذوة الحسينية ودعوة الناس إلى القتال باسم الإمام المهدي المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)، الذين تنبؤوا جميعا بظهوره في القريب العاجل، وذلك خلال العهد العباسي فأصابوا بذلك نجاحا في الأقاليم البعيدة عن مركز الحكم خصوصا، بسبب مطاردة العباسيين لهم واضطهادهم في المشرق العربي، فانتقلوا إلى المغرب حيث تمكنوا من استقطاب الجماهير وسط قبيلة كتامة البربرية خصوصا، وأعلنوا قيام الخلافة بعد حين.

وشملت الدولة الفاطمية مناطق وأقاليم واسعة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فامتد نطاقها على طول الساحل المتوسطي من بلاد المغرب إلى مصر، ثم توسع الخلفاء الفاطميون أكثر فضموا إلى ممتلكاتهم جزيرة صقلية، والشام، والحجاز، فأصبحت دولتهم أكبر دولة استقلت عن الدولة العباسية، والمنافس الرئيسي لها على زعامة الأراضي المقدسة وزعامة المسلمين؛ وفيما يلي بيان نسبهم وأحوالهم:

المبحث الاول

المنظمات العسكرية في الدولة البويهية

إن أهمية دراسة الجيش خلال فترة التسلط البويهي تكمن في أن الديالمة الرجالة صاروا يشكلون العمود الفقري بل العنصر الأساسي فيه سواء كان ذلك من حيث تنظيماتهم العسكرية وأساليبهم في القتال أم من حيث خططهم وانتماءاتهم القبلية. ولقد وصف الديالمة أيضا بنزعتهم الحربية، وكانت السمة المميزة لتجهيزاتهم الحربية في ميدان القتال منذ الفترات التاريخية القديمة استعمالهم السيف والرمح والجوبين (الرمح القصير). وعلى عكس الجنود الأتراك فإن الديالمة لم يبرعوا في الحروب كفرسان إنما كمشاة ورجاله، وقد ظلت هذه السمات العسكرية هي السمات البارزة في تنظيماتهم ومعداتهم خلال فترة التسلط البويهي.

ومن الواضح أن الديالمة قد شكلوا العنصر الأساسي في جيوش الزعامات أو التكوينات الديلمية القبلية التي برزت على مسرح الأحداث في منطقة قزوين كجيش اسفارين شيرويه وماكان بن كاكي ومرداويج بن زيار والأخوة البويهيين. إذ تحدثنا الروايات التاريخية أن علي بن بويه عندما هرب من قبضة مرداويج بن زيار كان برفقة عدد من القادة الديالمة الذين لحقوا به وأعلنوا تمردهم على مرداويج وكان عددهم أربعين رجلا. غير أن عليا بعد أن غنم الأموال في مدينة الكرج أفلح في جذب أعداد أخرى، فذكر أنه حينما أراد ترك المدينة عرض رجاله، فكانوا ثلاثمائة رجل فقط مما يشير إلى تنامي قدرته العسكرية. وقد تزايدت أعداد جنده بشكل أكبر عندما حالفه الحظ في العمليات العسكرية التي جرت بينه وبين جيوش ياقوت وابنيه بالقرب من مدينة اصبهان، إذ استأمن إليه حوالي أربعمائة رجل من الديلم فارتفع العدد إلى حوالي سبعمائة رجل. ثم انضم إليه مائة رجل وهو في طريقه إلى مدينة النوبندجان فصار العدد ثمانمائة رجل.

وقد تهيأت ظروف مالية جيدة لعلي كما ساعدت عوامل شخصية مثل حسن معاملته لاتباعه ودفعه أرزاقهم بانتظام على جذب أعداد أخرى من الديالمة حتى أنه صار باستطاعته أن يجهز حملة عسكرية في سنة (٣٢٤هـ / ٩٣٥م) برفقة أخيه الأصغر أحمد بن بوية نحو كرمان،

وكانت هذه الحملة تضم كبار الديلم وقوادها وبلغ عدد الرجال الديالمة فيها ألفا وخمسمائة ديلمي وحوالي خمسمائة من الجنود الأتراك.

واعتمادا على ما أورده العوفي في كتابه (جوامع الحكايات) أن تعداد جيش أحمد بن بوية معز الدولة، حينما غزا بغداد كان حوالي عشرين ألفا من الديالمة والأتراك. ومع ذلك فإننا لم نعثر على استشهاد آخر بعد هذا التاريخ (٣٣٤هـ) يؤيد فكرة استمرار تدفق الجنود الديالمة من منطقة قزوين والانضمام إلى جيش البويهيين في العراق، ومن المحتمل أن تدفقهم استمر في جيوش التكوينات البويهية في بلاد الفارس. وهناك إشارة تفيد أن شرف الدولة البويهي عندما توجه نحو بغداد على أثر استلام صمصام الدولة الحكم في سنة (٣٧٦هـ / ٩٦٨م) كان على رأس جيش كبير بلغ عدد الجنود الديالمة فيه نحوه تسعة عشر ألف رجل علاوة على ثلاثة آلاف من الجنود الأتراك. ويصف الروذراوري جيش شرف الدولة هذا: " **بأنه كان يتألف من ثلاثة عشر ألف رأس جمل، وكان عدد الجمال المعدة لعسكره أكثر من ذلك العدد، وكان عدد غلمان خيوله ألفا وثمانمائة غلام** ".

والملاحظ أن التسعة عشر ألف ديلمي هذا يمثل مجموع الديالمة الذين كانوا معه أصلا والديالمة الموجودين في جيش صمصام الدولة والذين انضموا إليه.

ومن الجانب الآخر فإن الانتصارات العسكرية المتكررة التي رافقت تقدم جيش علي بن بوية واستيلائه على مناطق ومدن متعددة في بلاد فارس قبل غزو العراق كانت عوامل مشجعة لفتح المجال أمام استخدام العنصر التركي في الجيش. ولعل الحاجة إلى استخدام الأتراك إلى جانب الديالمة الرجالة صارت قائمة أثناء المعارك التي دارت بين الديلم وجيوش ياقوت وابنيه في المناطق المكشوفة، فضلا عن ذلك فإن جيش مرداويج الزياري هو الآخر كان يضم في صفوفه الجنود الأتراك. وتبين الروايات أن هؤلاء القادة الأتراك لم يكونوا على وئام مع مرداويج؛ وذلك بسبب معاملته الخشنة، الأمر الذي دفعهم إلى التآمر عليه وقتله. فلجا عدد من هؤلاء القادة وجنودهم إلى علي بن بوية فضمهم إلى عسكره كما انضم إلى علي أيضا عدد آخر من القادة والجنود الأتراك على أثر انتصاره على ياقوت.

وعلى هذا الأساس فإن الحملة العسكرية التي أرسلها علي تحت قيادة أخيه الأصغر أحمد بن بوية ضد كرمان كانت تضم حوالي خمسمائة من الأتراك. وكان جيش معز الدولة الذي غزا فيه بغداد في سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م) يضم الديلم والأتراك، وحول نتائج هذا الغزو يذكر مسكويه: " **أن الديلم والأتراك نزلوا دور أهالي العاصمة فلحق الناس من ذلك شدة عظيمة وصار رسما عليهم.**

المبحث الثاني

المنظمات العسكرية في الدولة الفاطمية

يشكل الجيش مصدر قوة للدولة، ويقوم بحماية الشعب من أي تدخل عدواني، وكذلك حماية ممتلكات الدولة وسلطتها، فقد واجه الفاطميون قوى عديدة استطاعوا مواجهتها والتعامل معها والقضاء عليها ومنها من استطاعت أن تهزمهم، ومن خلال دراستنا هذه نحاول أن نبين المنظمات العسكرية التي كانت موجودة إبان عهد الفاطميين.

عناصر الجيش الفاطمي:

معلوم أن الجيوش تعلب دورا هاما في حماية الدولة وتوسعها والحفاظ على أمنها الداخلي والخارجي، وقد كان للتنظيم الحربي نصيب موفور عن عناية الفاطميين، وقد اهتم به الفاطميون لمساعدتهم على مد نفوذهم في أراضي الدولة الإسلامية.

فقد أولى الفاطميون عناية فائقة بالتنظيم الحربي، فهم ومنذ إقامتهم لدولتهم بالمغرب كانوا بحاجة إلى إنشاء جيش ضخم وقوي يساعدهم في تحقيق طموحاتهم التوسعية، فالمعز لدين الله الفاطمي (معد أبو تميم) (٣٤١ – ٣٦٥هـ / ٩٥٢ – ٩٧٥م) ومنذ وصوله إلى مصر لم يدر بخلده الاعتماد على العنصر المصري في جيشه، وهذا التصرف في الواقع من الأمور التي أدت لظهور وبروز ما يمكن أن نطلق عليها الحالة الثورية المصرية في النصف الأول للدولة الفاطمية، فوجود العنصر الأجنبي ممثلا في المغاربة والصقالبة والأتراك والتنافس الذي وقع بين عناصر الجيش الفاطمي، كما أن المصريين رفضوا الاشتراك في الجيش الفاطمي من جهتهم، وفي الوقت نفسه نجد أن الفاطميين لم يكن لهم الثقة بالمصريين حتى يدخلونهم إلى المنظمة العسكرية الفاطمية، ولذا نجد بأن المغاربة خاصة كتيبة كتامة البربرية هم عماد الجيش الفاطمي، وكان المغاربة يكرهون المصريين للعرق والمذهب فالمصريون عرب سنيين، والمغاربة بربر شيعة وكان المغاربة كثيرا ما يعتدون على المصريين وفي المقابل لا يتوانى المصريون عن رد العدوان وقد تكررت حوادث الاعتداء عدة مرات في سنوات (٣٦١ – ٣٦٣هـ)، وبالطبع كان الحاكم الفاطمي ينحاز لعسكرة وينزل العقاب على المصريين إلا في حالات نادرة كان يحدث العكس مما زاد في كراهية المصرين للحاكم الفاطمي لذا فقد اتجه فكر المعز في الاعتماد على عنصر المغاربة حيث كانوا يمثلون الغالبية العظمى من جيشه والذين اشتملوا عدة طوائف من البربر مثل الكتامة(*) والمصامدة(*) والجوذرية(*) وقد تميز الجيش الفاطمي بتنوع فئاته، حيث تكون هذا

الجيش من عدد كبير من العناصر المتباينة الأصول فاستخدم الفاطميون في جيشهم العديد من الأجناس البشرية متنوعة المنشأ، ويمكن تميز ثلاث فئات بشرية شكلت البنية العرقية للجيش الفاطمي بمصر وهي:

١.**العناصر المغربية:** وتضم قبائل البربر التي انتقلت الى مصر مع الفتح الفاطمي، وهي (كتامة – مصمودة – صنهاجة – زويلة – البرقية)

٢.**العناصر المشرقية:** وهي تضم مجموعة من العناصر التي اصطنعها الخلفاء الفاطميون في مصر ومنهم (الاتراك – الديلم – الأرمن – الاكراد).

٣.**الرقيق:** وهذه الفئة تشمل على العناصر التالية: الرقيق الأبيض (الصقالبة). والرقيق الأسود (السودان).

المبحث الثالث

المنظمات القضائية في الدولة البويهية

القضاء درجة رفيعة، إذا اجتمعت شروطه في القاضي حسنت حياته وخاتمته؛ لأنه الذي تولاه الله بنفسه، وبعث به رسله (عليهم السلام) وتولاه رسوله (صلى الله عليه وآله)، وقام به أئمة العدل من بعده وينبغي لمن يملك الولاية أن يختار لهذه الرتبة من لا يوجد في الدولة أصلح منه ولا أفضل[١]. كما اختار الله تعالى لرسالته صفوة الناس وأفضل أهل كل زمان، كما قال تعالى: ﴿ **ولقد اخترناهم على علم على العالمين** ﴾[٢]، وبما أن القضاء هو الفصل في الخصومات بين الناس ويعتمد على الأدلة الشرعية، فمن الضروري أن يتولى القضاة هذه القضية ويطبقون أحكام الشريعة الإسلامية.

وارتبط اسم القاضي بالقضاء، ولم يكن القاضي وحده يقوم بأعباء القضاء، فإن اتساع الدولة وازدياد اعباء القاضي أدت إلى إيجاد منصب قاضي القضاة[٣].

ثم ظهر في العصر البويهي منصب أقضى القضاة، وكان من مستنبطات تلك الحقبة تسلسل الرتب ويليه في الدرجة القاضي، ثم نائب القاضي، ومن ثم مساعدو القاضي، وبعدهم الشهود العدول، واخيرا الوكيل على أبواب القضاة، وذلك كله بهدف تنظيم القضاء في فترة الحكم البويهي.

أولا– قاضي القضاة:

إن وظيفة قاضي القضاة ظهرت لأول مرة في العصر العباسي، وكان يقيم في بغداد حاضرة الخلافة[٤]، وهارون الرشيد (١٧٠ – ١٩٣هـ / ٧٨٦ – ٨٠٨م) هو الذي حاول تأكيد الحاجة إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة السياسية ليتم تدعيم الاستقلال القضائي في الدولة[٥]،

ويرى البعض ان منصب قاضي القضاة هو منصب مأخوذ من النظم الفارسية، وهو المنصب القضائي الساساني "موبذان موبذ" وتعريبه قاضي القضاة، وهو أعلى الوظائف الدينية قدرا ورتبة عندهم(٦).

غير أن منصب قاضي القضاة من صميم التنظيمات الإسلامية في العصر العباسي الأول، وهو إفراز لمرحلة من التطور في النظم القضائية في تلك الفترة، وليس مأخوذا عن احد، بدليل قول السيوطي: "**كان الخلفاء يولون القاضي المقيم ببلدهم القضاء بجميع الأقاليم تحت إمرة قاضي، ولهذا كان يلقب بقاضي القضاة، ولا يلقب به إلا من هو بهذه الصفة، ومن عداه بالقاضي فقط، أو قاضي إقليم، أو بلد بعينه**"(٧).

وهكذا يعتبر منصب القاضي هو الأساس الذي خرج منه منصب قاضي القضاة، حيث يختاره الخليفة من بين القضاة(٨). فقد كان منصب قاضي القضاة له هيمنة على القضاء والقضاة، ويتمتع صاحبه بنفوذ كبير، إذا كان يتدخل في أمر لقضاء من ترقية ونقل وعزل(٩)، فهو يولي من قبله قضاة ينوبون عنه في الأقاليم والأمصار، كما كان له الحق في الإشراف على القضاء والقضاة في الدولة العباسية كلها شرقها وغربها. وأول من تولى منصب قاضي القضاة في عهد هارون الرشيد هو القاضي أبو يوسف صاحب كتاب الخراج(١٠).

وبعد ما ذكر يمكن تقسيم تولية قاضي القضاة في العصر البويهي إلى فترتين تميزت الفترة الأولى منها بالفساد والرشوة، وهي الممتدة بين عام (٣٣٣ – ٣٥٢هـ / ٩٤٤ – ٩٦٣م) تلك الفترة التي يمكن أن نطلق عليها (ضمان القضاء) اي التزام القضاء، أو يمكن ان نطلق عليها "مرحلة تسلط معز الدولة البويهي على منصب قاضي القضاة"؛ ففي تلك الأثناء قوى النفوذ البويهي بدخول الأمير البويهي أحمد بن شجاع بغداد من الجانب الغربي ومعه جيش عظيم سنة (٣٣٤هـ / ٩٤٥م)؛ حيث استقبله الخليفة العباسي المستكفي، ثم منحه لقب معز الدولة، ولكنه عزله، ونصب مكانة الخليفة المطيع لله، ومن ثم أصبح الخليفة العباسي ضعيفا، والحكم كله لبني بوية(١١).

واول من تقلد منصب قاضي القضاة في العصر البويهي هو: ابو الحسن محمد بن أبي الشوارب الأموي الحنفي (٣٣٣ – ٣٣٥هـ / ٩٤٤ – ٩٤٦م)، وهو اول من استهل تلك الفترة من الفساد والرشوة، استخلفه الحاكم المستكفي لله على القضاء ثم قبض عليه سنة (٣٣٤هـ / ١٩٤٥م) ثم استخلفه الحاكم الطائع لله مرة أخرى على جميع أقاليم الخلافة العباسية، ثم صرف عن ذلك في رجب من سنة (٣٣٥هـ / ٩٤٦م)(١٢).

وفي نفس السنة تولى منصب قاضي القضاة أبو السائب عتبة بن عبيد الله الهمذاني الشافعي؛ حيث اخذ منه معز الدولة البويهي في سنة (٣٤٩هـ / ٩٥٠م) عشرة آلاف دينار، قسطها على شهوده، اي اخذها من شهود القضاة في بغداد، وبقي في المنصب اربع عشرة سنة وشهرا[١٣].

ويمكننا الكشف عن جزء بسيط من الفساد في عهده متمثلا في فساد حاجبه، ويصف مسكويه ذلك بقوله: "عندما مات قاضي القضاة ابو السائب عتبة بن عبيد الله في سنة (٣٥٠هـ / ٩٦١م) قبضت املاكه وصودر محمد الحاجب غلامه وضربه الوزير ابو محمد المهلبي بحضرتي ضرب التلف لما كان بلغه عنه من التحرم والتهتك في ايام ابي السائب ولم يكن به إلا التشفي منه فنثر كعابه ضربا. وكان هذا الرجل عاهرا يتعرض لحرم الناس..."[١٤]. فكان يصدر لأحكام الجائرة على الصوفية في بغداد إرضاء لمعز الدول البويهي[١٥].

ومما يجدر ذكره ان يبدأ فترة الفساد والرشوة في القضاء ابو الحسن ابن ابي الشوارب الحنفي، بينما ينهها شقيقه ابو العباس الحنفي من عائلة ابي الشوارب الأموي، وقد تقلد منصب قاضي القضاة في شعبان سنة (٣٥٠هـ / ٩٦١م)[١٦]، وبعد مرور خمسة عشر عاما على عزل اخيه ابي الحسن محمد عن القضاة، وقد اتهما بالرشوة[١٧]، ولم يكتف ابو العباس بالرشوة، بل ادخل نظام الالتزام في القضاء، ومعنى الالتزام المتعارف عليه ان يقوم شخص ما بدفع أموال الخراج المفروضة على الأراضي الزراعية إلى خزانة الدولة ثم يقوم هو بتحصيل تلك لأموال بطريقته الخاصة هذا من الناحية الاقتصادية.

لقد تولى منصب قاضي القضاة في الفترة الأولى في بغداد: ابو الحسن، وأبو السائب، وأبو العباس، وتميزت بالرشوة، اما الفترة الثانية من تولي منصب قاضي القضاة في بغداد، فتبدأ من سنة (٣٥٢ – ٤٤٧هـ / ٩٦٣ – ١٠٥٥م) ويمكن أن نطلق عليها فترة (الغفة والنزاهة) رغم التسلط البويهي المستمر، إذ شهدت تلك الفترة وفاة معز للدولة في سنة (٣٥٦هـ / ٩٦٦م) وتولي ابنه عز الدولة باختيار، ثم قبض للبويهيين على للخليفة الطائع لله في سنة (٣٨١هـ / ٩٩١م)، وبويع بعده القادر بالله للخلافة[١٨].

واول من تقلد منصب "قاضي القضاة" في تلك الفترة ابو بشر عمر بن أكثم الشافعي[١٩] وقبل ان يتولى المنصب وضع شروطا على الخليفة والأمير لبويهي ومنها: عدم التدخل في الشئون القضائية، وان يتولى ذلك بلا أجر[٢٠]، ولا ينفذ شيئا من الأحكام والسجلات القضائية التي صدرت من ابي العباس بن لبي الشوارب، كما أعفي مما كان يحمله ابو العباس من الالتزام إلى الأمير البويهي[٢١] وتوفي ابو بشر عمر بن أكثم في ربيع الآول سنة (٣٥٢هـ / ٩٦٣م) آي أنه ظل في منصب قاضي القضاة سبعة أشهر[٢٢].

وظل منصب قاضي القضاة شاغرا لمدة ثماني سنوات، وفي سنة (٣٦٠هـ / ٩٧٣م) تولى منصب قاضي القضاة أبو محمد عبيد الله بن احمد ابن معروف. وفي سنة (٣٦٣هـ / ٩٧٣م) تبوأ "ابو آلحسين محمد بن صالح بن أم شيبان المالكي" قضاء القضاة فامتنع، ولكنه في نهاية الأمر اجاب، ولكن اشترط لنفسه شروطا منها: آنه لا يأخذ أجرا عن منصبه، ولا يخلع عليه من دار الخلافة، وعدم التدخل في الأمور القضائية، ولا يقبل شفاعة أي شخص في تنفيذ ما يقتضيه آلشرع، واستمر في آلمنصب سنة واحدة وعشرة آشهر[٢٣].

وثم عاد ابن معروف لمنصب القضاء في شهر ذي القعدة في سنة (٣٦٤هـ / ٩٧٤م)، وصرف ابن أم شيبان المالكي عن قضاء آلقضاة، وتقلد المنصب ابن معروف للمرة الثانية[٢٤]، وفي شهر صفر من سنة (٣٦٩هـ / ٩٧٩م) قبض عضد الدولة على ابن معروف الحنفي وارسله إلى قلعة بفارس واعتقل بها، بتهمة عدم الانصياع لأوامر عضد الدولة[٢٥].

وقلد في نفس السنة (٣٦٩هـ / ٩٧٩م) أبو سعد بشر بن الحسين إذ اصبح قاضي القضاة، وهو شيخ كبير مقيم بفارس، وكان على المذهب الظاهري، واستخلف له عضد الدول في بغداد أربعة نواب ينوبون عنه على دوائر القضاء في بغداد، وهؤلاء الأربعة على المذهب السني، وواحد منهم على المذهب الظاهري، وكان يغلب عليهم الاعتزال[٢٦].

وعندما توفي عضد الدولة البويهي سنة (٣٧٢هـ / ٩٨٦م) أعيد الأمر فورا إلى ما كان عليه، وأفرج شرف الدولة ابن عضد الدولة البويهي عن أبي محمد بن معروف، وعاد إلى بغداد[٢٧]، وتقلد في عام (٣٧٣هـ / ٩٧٣م) قضاء آلقضاة[٢٨]، وهي الولاية الثالثة لابن معروف الحنفي، وبقي في منصبه حتى وفاته عام (٣٨١هـ / ٩٩١م)[٢٩]. وكان صارما في احكامه عفيفا نزيها[٣٠].

ويمكن القول: إن فقهاء المذاهب المختلفة من أهل ألسنة حظوا بتولي منصب قاضي القضاة، إذ لم يتقيد العباسيون والبويهيون بمذهب معين في تعيين قاضي القضاة، او القضاة في بغداد، علما آن الخبرة بالقضاء هي الشرط الأساسي، وان يكون في سن الأربعين، وهو سن التكهل والحنكة[٣١].

ثانيا- تقليد قاضي القضاة:

إن الاحتفال بتقليد قاضي القضاة يتم بعد اختياره، ويكتب له الخليفة أو الأمير البويهي عهدا بتولي المنصب، ثم يجتمع الأشراف والقضاة، والشهود والجند والتجار وغيرهم عند باب دار الخليفة[٣٢]، ومن امثلة ذلك تقليد بن ابي الشوارب الحنفي لمنصب قاضي القضاة سنة (٣٥٠هـ

/ ٩٦١م)[٣٣] فركب بالخلع من دار الأمير معز الدولة البويهي، وكان موكبه بالدبادب والدرك والبوقات (انواع من الطبول والآلات الموسيقية آنذاك)، والغلمان الأتراك والجيش[٣٤].

وكان من واجبات قاضي القضاة البويهي القيام بتعيين القضاة في جميع انحاء الخلافة ألعباسية حتى انفصل القضاة في مصر مع دخول ألفاطميين إلى القاهرة، وأصبح المسؤول عن تعيينهم قاضي قضاة مصر، ومن حق قاضي القضاة في بغداد أن يتابع الأحكام الصادرة من القضاة، ويتأكد من قيامهم بالمهام الموكلة إليهم[٣٥].

واما عن الفترة التي عاصرها البويهيون في مدينة بغداد قبل استقلال آلقضاء في بلاد مصر عن قاضي قضاة بغداد فيمكن تحديدها من دخول البويهيين إلى بغداد في سنة (٣٤٤هـ / ٩٤٥م) وحتى عام (٣٦٢هـ / ٩٧٢م) وهي ثمان وعشرون سنة تقريبا تلك الفترة التي عاصرت المرحلة آلأولى من منصب قاضي القضاة في بغداد في العصر البويهي، الأمر الذي جعل القضاة في مصر يتآثرون بالرشوة والفساد التي شهدها منصب قاضي آلقضاة في بغداد؛ لآن قضاة مصر كانوا تابعين لقضاة بغداد من حيث التولية والعزل، وهذا ما حدث في سنة (٣٣٨هـ / ٩٤٩م) حيث كثر النزاع بين القضاة في مصر، وحملوا اموالا عظيمة لكافور[٣٦].

ولم يقتصر الامر على كافور فحسب؛ بل بذل لقضاة الكثير من الاموال إلى قاضي القضاة في بغداد لإعطائهم عهد التقليد على قضاء مصر، فكتب قاضي مصر محمد بن بدر الصيرفي إلى ابن ابي آلشوارب الحنفي ان يوليه قضاء مصر وبذل له مالا فكتب إليه بالقضاء[٣٧].

لقد امتاز منصب (قاضي آلقضاة) في العصر لبويهي بالاستقامة والعلم والعدل فكانوا متعصبين وصارمين في أحكامهم القضائية ما عدا الفترة الأولى من حكمهم.

ثالثا- أقضى القضاة:

استحدث لقب أقضي القضاة في بغداد في العصر البويهي في سنة (٤٢٩هـ / ١٠٣٧م) فإذا كان ابو يوسف الحنفي أول قاضي قضاة في آلإسلام، فإن الماوردي الشافعي كان آول أقضى قضاة في الإسلام. اما الماوردي فهو علي بن محمد بن حبيب اقضي القضاة، كان على المذهب آلشافعي[٣٨].

ولي القضاء في كثير من البلدان، وسكن في بغداد[٣٩]، ولد ابو للحسن في البصرة سنة (٣٦٤هـ / ٩٧٤م)، وعرف بالماوردي نسبة إلى صنع ماء الورد وبيعه، تفقه على يد أبي القاسم الصيمري، ورحل إلى بلد ابي حامد الاسفرائيني القاضي، ودرس في بغداد سنين كثيرة[٤٠].

عاصر الماوردي القادر بالله (٣٨١ - ٤٢٢هـ / ٩٩١ - ١٠٣١م) آلذي دامت خلافته واحدا وآربعين عاما ثم عاصر القائم بآمر الله (٤٢٢ - ٤٦٧هـ / ١٠٣١ - ١٠٧٤م) الذي حكم

خمسا واربعين سنة، وعمل في خدمتهما في فترة تسلط النفوذ البويهي على الخلافة العباسية، ومع ذلك استمر الماوردي الشافعي على ولاته للخلافة العباسية، ونصب نفسه للدفاع عنها ضد الشيعة عامة سواء كانت إمامية أو زيدية، التي كانت تلقى تأييد البويهيين ببغداد، وايضا ضد الدعوة الإسماعيلية التي قامت على أساسها آلخلافة الفاطمية في القاهرة، آلتي حاولت القضاء على الخلافة العباسية. وهكذا كانت للماوردي مكانة خاصة عند الخليفة القادر بالله الذي كان واسع الاطلاع على فقه المذاهب الأربعة السنية، كما ازدادت مكانته زمن آلقائم بأمر الله[٤١].

كما عاصر آلماوردي الدولة البويهية في عهد عضد الدولة البويهي، الذي اقام إمبراطورية من بلاد فارس وما وراء النهر والعراق واتخذ لقب (شاهنشاه) اي ملك الملوك لأول مرة في الإسلام[٤٢]، وعندما طلب جلال الدولة بن بوية سنة (٤٢٩هـ / ١٠٣٧م) من الخليفة القائم بأمر الله ان يمنحه لقب (شاهنشاه الأعظم) وافق الخليفة على منحه ذلك[٤٣].

الخاتمة

ان الصراعات الحاصلة داخل المؤسسة العسكرية سببها طموحات الجند في اعتلاء مناصب هامة في الدولة، فضلا عن رغبتهم في الحصول على الأموال.

لذلك أدى بعض الخلفاء في بعض الأحيان دورا فعالا في التصدي لتصرفات الجند، على الرغم من وقوعهم تحت تسلطهم، إلا أنهم استطاعوا أحيانا إجبارهم على التراجع عن أفعالهم كما فعل الخليفة القادر بالله والقائم بأمر الله، وذلك لوضع حد لنفوذهم. أما الجند وبسبب شحة الأرزاق والرواتب فكانوا في إعلان دائم للشغب على الخلفاء والأمراء البويهيين ووزرائهم وحتى على قادتهم لاشتداد الضائقة المالية وارتفاع الأسعار، ثم يتوقف شغبهم بتوزيع الأموال عليهم. كما وقع الصراع بين الجند أنفسهم ولاسيما بين الديلم والترك الذين عدوا عنصرين بارزين في الجيش البويهي، وكان محور صراعهما سياسة التمييز التي اتبعها الأمراء البويهيون بتقريب فئة وإبعاد أخرى. فدفع الأمراء أنفسهم ثمن هذه السياسة فكان جيشهم ضعيفا لم يصمد أمام التحديات الحقيقية التي واجهت الدولة.

أثبتت هذه الدراسة تدخل آلحكام البويهيين في بعض القضايا داخل مجلس القضاء في الفترة الأولى من الحكم في بغداد.

كشفت الدراسة عن مسألة مهمة جدا وهي: أن القضاء في بغداد في فترة العصر البويهي قد مر بمرحلتين: الأولى من بداية العصر البويهي وحتى سنة (٣٥٢هـ / ٩٦٣م) وساد في هذه المرحلة الفساد والرشوة. أما المرحلة الثاني: فكانت مرحلة النزاهة القضائية في بغداد حتى نهاية العصر البويهي إذ رفض القضاة أي تدخل سواء من الخليفة العباسي أو الأمير البويهي.

الهوامش

١_ابن الاثير، **الكامل في التاريخ**، ج ٧ / ص٦.

٢_ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج٤ / ص٥٦٣.

٣_الآشتياني، **تاريخ إيران بعد الإسلام: من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية (٢٠٥هـ / ٨٢٠م – ١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م)**، ص٤٠.

٤_آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ٢ / ص٤٢٤.

٥_ ابن بطوطة، **تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الأسفار**، ج١ / ص ١٣٤ – ١٣٥

٦_ المقريزي، **اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**، مصدر سابق، ج١ / ص١٧.

٧_حسن منيمنة، **تاريخ الدولة البويهية: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي**، ص٢٦٦.

٨_ المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مصدر سابق، ج٢ / ص٢١. وانظر: القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، مصدر سابق، ج٣ / ص٤٠٥.

٩_ ابن ماكولا، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، ج١ / ص٣٧٢

١٠_ الشيخ الصدوق، **الهداية**، ص ١٢٧.

١١_ آل ياسين، تأريخ الحكم البويهي في العراق، ص٢٠.

١٢_ طقوش، **تاريخ الدولة العباسية**، ص٢٢٠.

١٣_ آدم متز، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: أو عصر النهضة في الإسلام**، ج ٢ / ص٤٢٤.

١٤_ المجلسي، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، ج٣٠ / ص٥٠٤.

١٥_ الشيخ عباس القمي، **الكنى والألقاب**، ج٢ / ص٤٦٩.

١٦_ الري شهري، **ميزان الحكمة**، ج٣ / ص١٩٩٢.

١٧_ النقدي، **تاريخ الامامين الكاظمين (عليهما السلام) وروضتهما الشريفة**، ص ٥٤ – ٥٥.

١٨_ السبحاني، **أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم**، ص٨٦.

١٩_ المظفر، **تاريخ الشيعة**، ص٢٠٦.

٢٠_ ابن حزم، **جمهرة أنساب العرب**، ص٦٠.

قائمة المصادر والمراجع

١.ابراهيم ايوب رزق الله، **التاريخ الفاطمي السياسي**، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، (د.ت)، ط١.

٢.ابن الاثير، أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ط١.

٣.ابن الاثير، أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م، ط٤.

٤.ابن الاثير، أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.

٥.ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ط١.
٦.ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، دار المعارف العثمانية، حيدر اباد، ١٩٥٦م، ط١.
٧.ابن الصيرفي، علي بن منجب، **الإشارة إلى من نال الوزارة**، تحقيق: أيمن السيد، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٠م.
٨.ابن الطقطقي، محمد بن علي، **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية**، تحقيق: عبد القادر محمد، دار القلم العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ط١.
٩.ابن الطوير، عبد السلام بن الحسن، **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، نشر: فرانز شتوتجارت، المانيا، ١٩٩٢م.
١٠.ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٦م، ط١.
١١.ابن العماد، أبي الفلاح عبد الحي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مكتبة القدس القاهرة، ١٣٥٠هـ.
١٢.ابن القلانسي، أبو يعلى حمزه بن أسد، **ذيل تاريخ دمشق**، مطبعة الاباء، بيروت، ١٩٠٨م.
١٣.ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم، **تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الأسفار**، دار الشرق العربي، (د.ت).
١٤.ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١٥.ابن جزي، محمد بن أحمد، **الانوار وكنز الأسرار في نسب آل النبي المختار**، تحقيق: عبد الرحمن بن ماجد، دون ناشر.

List of sources and references

1. Ibrahim Ayoub Rizkallah, Fatimid Political History, International Book Company, Lebanon, (ed.), 1st edition.
2. Ibn al-Atheer, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad, al-Kamil fi al-Tarikh, edited by: Omar Abd al-Salam Tadmuri, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1997, 1st edition.
3. Ibn al-Atheer, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad, al-Kamil fi al-Tarikh, edited by: Muhammad Yusuf al-Daqqaq, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2006, 4th edition.
4. Ibn al-Atheer, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad, al-Kamil fi al-Tarikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1983 AD.
5. Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad, al-Muntazim fi Tarikh al-Kings wa al-Nations, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1992, 1st edition.
6. Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad, al-Muntazim fi Tarikh al-Muluk wa al-Numm, Dar al-Ma'arif al-Uthmaniyah, Hyderabad, 1956 AD, 1st edition.
7. Ibn al-Sayrafi, Ali bin Munjib, Reference to the One Who Obtained the Ministry, edited by: Ayman al-Sayyid, Egyptian Lebanese House, Cairo, 1990 AD.

8. Ibn al-Taqtaqi, Muhammad bin Ali, al-Fakhri fi Sultan al-Adab and Islamic Countries, edited by: Abdul Qadir Muhammad, Dar al-Qalam al-Arabi, Beirut, 1997, 1st edition.
9. Ibn al-Tuwair, Abd al-Salam bin al-Hassan, Nuzhat al-Muqaltain fi Akhbar al-Dulayn, edited by: Ayman Fouad al-Sayyid, published by: Franz, Stuttgart, Germany, 1992 AD.
فتح
10. Ibn al-Imad al-Hanbali, Abd al-Hayy ibn Ahmad ibn Muhammad, Gold Nuggets in News of Gold, edited by: Mahmoud al-Arnaout, Dar Ibn Kathir, Damascus, 1986, 1st edition.
11. Ibn al-Imad, Abu al-Falah Abd al-Hay, Nuggets of Gold in News of Gold, Al-Quds Library, Cairo, 1350 AH.
12. Ibn al-Qalanisi, Abu Ya'la Hamza bin Asad, Dhayl Tarikh Damascus, Al-Ab'a Press, Beirut, 1908 AD.
13. Ibn Battuta, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Ibrahim, Tuhfat al-Nazar fi Oddities of the Lands and Wonders of Travel, Dar Al-Sharq Al-Arabi, (ed.).
14. Ibn Taghri Bardi, Jamal al-Din Yusuf, The Bright Stars in the Kings of Egypt and Cairo, edited by: Muhammad Hussein Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1992 AD.
15. Ibn Jazi, Muhammad bin Ahmed, Al-Anwar and the Treasure of Secrets in the Lineage of the Prophet's Chosen Family, edited by: Abdul Rahman bin Majid, without a publisher